

واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة

"دراسة ميدانية استكشافية"

The reality of forensic accounting in Gaza Strip from judges
point of view

"A prospective field study"

نافذ ياسين المدهون⁽¹⁾

بسام محمود أحمد⁽²⁾

⁽¹⁾ استاذ المرافعات المساعد الجامعة الإسلامية "سابقاً".

⁽²⁾ باحث في العلوم الادارية والمالية.

nalmadhoun@hotmail.com

31/1/2021

تاريخ القبول

23/08/2020

تاريخ الاستلام

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المحاسبة القضائية، وذلك من خلال البحث في واقع هذا الحقل في قطاع غزة، من وجهة نظر القضاة، وتحديد مدى حاجة القضاة، في قطاع غزة، للاستعانة بالمحاسبة القضائية في المحاكم، للفصل في المنازعات المالية، في ظل ما يسود القطاع من أوضاع اقتصادية صعبة تزيد من النزاعات المالية وحدّتها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على الكتب والدوريات والأبحاث المتخصصة، كما تم الاعتماد على استبانة تم إعدادها بما يتناسب وأهداف وفرضيات الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى المحاسبة القضائية، لمساعدة القضاة للفصل في المنازعات المالية، وأن المحاكم في قطاع غزة تعتمد على المكلف بمهمة المحاسب القضائي، بشكل كبير، في الفصل في تلك المنازعات، وأخيراً فقد توصلت الدراسة إلى ضرورة أن تحظى المحاسبة القضائية باهتمام أكبر من قبل الجهات المعنية، وأن يقوم المكلفون بمهمة المحاسب القضائي بالعمل على تنمية معارفهم ومهاراتهم في مجال المحاسبة القضائية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، المنازعات المالية، المحاسب القضائي.

Abstract:

This study aims to shed light on the status of judicial accounting in Gaza Strip, Palestine from the perspective of judges. To determine the need of Gaza judges to ask the help of professional judicial accountant in making proper judgment. Such a scope is of high importance, as the Gaza Strip vitally requires professional forensic accounting services to support proper judgment on huge number of disputes arising in the courts because of complicated economic conditions prevailing in the sector, which in turn increase financial conflicts and their severity. The study has come out that the need for judicial accounting for the adjudication of financial disputes, as well as for the courts in the Gaza Strip to adopt professionals of fair qualifications to adjudicate in financial disputes. Finally, the study concludes that forensic accounting should receive more attention from the concerned entities, and that those playing the role of a judicial accountant should work on developing their knowledge and skills in the field.

مقدمة:

في ظل تزايد عمليات الاحتيال والفساد المالي والإداري في العالم، وتعدد أسبابها، وخاصة في الدول النامية وذلك نظراً لضعف الأنظمة والقوانين النازمة فيها وكذلك تطبيقها. و نتيجة لذلك ارتفع معدل الدعاوى القضائية والمنازعات المالية، مما استدعى الحاجة إلى خبراء أو مستشارين محاسبين للاستفادة من خبراتهم للمساعدة في إيجاد حلول عادلة للمنازعات المالية (جاسم، 2019، ص 239) كما يمكن اعتبار المحاسبة القضائية أحد الأدوات المساعدة في الكشف عن الاحتيال المالي بالرغم من الوظيفة المدنية للمستشارين والمحاسبين الماليين (Honigsberg, 2020, p 1.2).

وانطلاقاً من كون المحاسبة هي لغة المال والأعمال وضرورة مواكبتها للمتغيرات والتحديات المالية والقانونية المختلفة، والتي تقتضي أن يكون لها دور فعال في إبداء الرأي، الفني والمالي، المحايد في العديد من المنازعات المالية (راضي، والرواق، 2018، ص.199)، وحيث إن ما لا يقاس لا يدار، ومن هنا تولدت الحاجة للمحاسبة القضائية بأدواتها المختلفة، لتعطي دوراً مهماً في حل المنازعات المالية وتعزيز مبدأ تطبيق العدالة والقانون.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع في فلسطين بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص؛ حيث يشهد قطاع غزة حراكاً ملموساً، على مستوى الجامعات، في إدخال مادة المحاسبة القضائية ضمن متطلبات بكالوريوس المحاسبة كمادة اختيارية مستقلة، أو كجزء من متطلبات بعض المواد، كونه أحد الموضوعات الحديثة نسبياً، فمنذ ما يقارب العامين أنجزت الجامعة الإسلامية بغزة دراسة جدية

واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة

لإدخال مساق المحاسبة القضائية ضمن الخطة الدراسية لكلية الاقتصاد والسياسة (شعبان، 2016، ص.45)

وقد وجد الباحثان من الضرورة بمكان، تسليط الضوء على المحاسبة القضائية، ودراسة الجوانب المتعلقة بها، لذا فقد بحثت هذه الدراسة في واقع هذا الحقل في قطاع غزة، وفحصت مدى الحاجة لها، لتحديد أهم المهارات والصفات التي ينبغي أن يتمتع بها المكلف بمهمة المحاسب القضائي، وإلى أي مدى يمكن اعتماد المحاكم في قطاع غزة، على المكلف بمهمة المحاسب القضائي، في الفصل في المنازعات المالية؛ حيث غدت الحاجة ملحة وبشكل كبير إلى المحاسبة القضائية في المحاكم، للفصل في الدعاوى والمنازعات المالية.

مشكلة الدراسة:

حيث إن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الدعاوى القضائية، الخاصة بالمنازعات المالية، أمام المحاكم في قطاع غزة، فإن ذلك يدعو إلى الاهتمام بهذا الأمر، لإيجاد السبل الكفيلة بمعالجة هذه القضايا، وعدم التأخير في حلها نظراً لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع. وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

"ما واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة؟"

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ما مدى وجود حاجة لخدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي للمساعدة في الفصل في المنازعات المالية من وجهة نظر القضاة؟
- ❖ ما مدى تمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالمعارف والمهارات اللازمة للمساعدة في الفصل في المنازعات المالية من وجهة نظر القضاة؟
- ❖ ما مدى اعتماد المحاكم في قطاع غزة على المكلف بمهمة المحاسب القضائي للمساعدة في الفصل في المنازعات المالية من وجهة نظر القضاة؟

أهمية الدراسة:

تؤثر المشكلات والمنازعات المالية على العلاقات التجارية، وكذلك على علاقات الأفراد، خاصة وأن نسبة كبيرة من منشآت الأعمال في قطاع غزة هي منشآت عائلية، وتنعكس هذه المنازعات سلباً على الاقتصاد وعلى التماسك الاجتماعي، لذا فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من خلال التعرف إلى المتطلبات التي بإمكانها المساهمة في حل هذه المنازعات، وهنا يبرز دور المحاسبة القضائية بهذا الشأن.

فرضيات الدراسة:

- في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- ❖ يوجد حاجة لخدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي للفصل في المنازعات المالية من وجهة نظر القضاة.
 - ❖ يتمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالمعارف والمهارات اللازمة لمساعدة القضاة، ومدعم بالخبرة اللازمة للفصل في المنازعات المالية من وجهة نظر القضاة.
 - ❖ تعتمد المحاكم في قطاع غزة على المكلف بمهمة المحاسب القضائي في تقديم تقرير فني محاسبي يساعد على الفصل في المنازعات المالية من وجهة نظر القضاة.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية:** قطاع غزة.
- الحدود الزمانية:** تقتصر هذه الدراسة على الاستعانة بآراء القضاة، لتقييم واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة خلال العام 2020م.
- الحدود البشرية:** القضاة.
- منهج الدراسة:**

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعمل على وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها، والآراء التي تُطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدث.

مصادر البيانات:

1. **المصادر الثانوية:** وتشمل المراجع العربية والأجنبية من كتب ودوريات وأبحاث متخصصة تناولت موضوع الدراسة.
2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه: جميع مفردات الظاهرة التي درسها الباحث، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، فإن المجتمع المستهدف كان من جميع القضاة الممارسين لمهنة القضاء في قطاع غزة، والبالغ عددهم (78) قاضياً.

عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية طريقة الحصر الشامل، حيث تم التواصل مع جميع أفراد العينة والبالغ عددها (78) قاضياً، واستجاب لتعبئة الاستبانة (34) قاضياً، أي ما نسبته (44%) من المجتمع المستهدف، وحجم العينة هذا يعد مقبولاً في مثل هذا النوع من الدراسات. تقسيم الدراسة: تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، وكل مبحث يتضمن عدداً من المطالب، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة القضائية.

المطلب الثاني: الحاجة للمحاسبة القضائية.

المطلب الثالث: خدمات المحاسبة القضائية.

المطلب الرابع: مجالات المحاسبة القضائية.

المطلب الخامس: أساليب المحاسبة القضائية.

المطلب السادس: مراحل المحاسبة القضائية.

المطلب السابع: معارف ومهارات المحاسبة القضائية.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي.

المطلب الأول: منهجية الدراسة.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

المطلب الثالث: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة.

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات وتحليلها ومناقشتها.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار النظري للدراسة

ينقسم هذا المبحث إلى سبعة مطالب، على النحو الآتي:

المطلب الأول

مفهوم المحاسبة القضائية

تعد المحاسبة القضائية خدمة مستحدثة، أوجدتها الظروف الحالية من الفساد الذي يشوب الأعمال في العالم؛ كونها أحد مجالات المعرفة المحاسبية المهمة والمعاصرة، فهي تهتم بالنظر في المشكلات القضائية التي تعد المحاسبة إطاراً مرجعياً لها (حامد، 2017، ص. 377)، ونجد في الواقع كثيراً من التسميات لها، فهي على سبيل المثال: "المحاسبة القضائية"، "المحاسبة العدلية"، "المحاسبة التحقيقية"، "المحاسبة الاستقصائية"، "المحاسبة الجنائية"، وغيرها، ويرى بعض الفقهاء - ويتفق الباحث معهم - أن التسمية الصحيحة لها، يجب أن تكون "المحاسبة القضائية" بدلاً من "العدلية" أو غيرها: لأن تحقيق العدل يستدعي أولاً: القضاء بالأمر ثم تحقيق العدالة، أو أنها حقل من حقول المحاسبة، وكلمة "قضائية" فيها تعني استخدامها أساساً لدى المحاكم أو القضاء في النزاعات، وكلمة "عدلية"، أو "تحقيقية" أو "استقصائية" أو "جنائية"، أو غيرها، ناتجة عن تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة وتدقيق الحسابات والمعرفة القانونية والمهارات التحقيقية لجمع أدلة الإثبات، وتحليلها وتقييمها، وتفسير النتائج (Gray & College, 2008, p.115)

أولاً-التعريف اللغوي للمحاسبة القضائية:

إن تعريف كل من الكلمتين (المحاسبة، القضائية) بشكل منفصل قد يساعد في فهم مصطلح المحاسبة القضائية؛ إذ تمثل كلمة "المحاسبة" تصنيف وتسجيل وتلخيص الأحداث الاقتصادية بطريقة منطقية لغرض توفير المعلومات المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية. ونرى أن هذا التعريف قد جاء قاصراً؛ حيث اكتفى باعتبار المحاسبة أداة فقط لاتخاذ القرارات الاقتصادية، في حين أن دور المحاسبة أكثر شمولية من المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فهي تساعد-كما نرى -في اتخاذ القرارات القضائية والسياسية أحياناً. أما كلمة "قضائية" فهي صفة تستخدم في (أو ذات علاقة ب-) بعملية وإجراءات نظر الدعاوى أمام المحاكم، المكونة للجهات القضائية في الدولة.

ودمج الكلمتين معاً لتكونا مصطلحاً واحداً وهو "المحاسبة القضائية" تعطي معنى أكبر من مفهوم الكلمتين؛ إذ إنها تشير إلى استخدام المعلومات المحاسبية والمعلومات من المصادر الأخرى،

لتحديد الحقائق بصورة موضوعية؛ يمكنها أن تدعم المواقف المعقولة المتخذة في المحكمة
(William, et a. 2008, p 4)

ثانياً-التعريف الاصطلاحي:

عرف بعض الفقهاء، "المحاسبة القضائية" بأنها: "إحدى المجالات المهنية الحديثة التي تتطلب مزيجاً من المعرفة والخبرة بالمحاسبة المالية المتقدمة، والتدقيق مع مهارات التحريات لحل المشكلات القانونية"، ويعد تقرير المحاسب القضائي دليل إثبات في الدعاوى والمنازعات القضائية، كما يقدم أيضاً تحليلاً محاسبياً ملائماً لهيئة القضاء، يصلح كأساس للنقاش والجدل، ثم حسم وحل المنازعات القانونية (الخالدي، 2014، ص. 32).

كما عرفها آخر، بأنها: النظرة الشاملة للتحقيق في الغش؛ حيث تتضمن منع الغش بالإضافة إلى تحليل ضوابط الرقابة الداخلية المقاومة للغش، ومجمع أدلة الإثبات والمعلومات المرتبطة بالغش سواء أكانت مالية أم غير مالية، وكتابة التقرير للإدارة أو المحكمة لدعم التقاضي (لطفي، 2014، ص. 54) وهذا التعريف قد أخذت به بعض الدول العربية والأجنبية، إلا أن المشرع الفلسطيني لم يأخذ بهذا التوجه في التشريعات السارية، ولم ينص على دور المحاسب القضائي في القضايا الجزائية، لذا ندعوه لأن يقوم بإدخال التعديلات اللازمة والأخذ بهذا المفهوم، لما له من دور كبير في اكتشاف جرائم الغش والاحتيال، والتي يسهم اكتشافها في الحد من الانهيارات المالية والاقتصادية في الشركات الكبرى.

ووفقاً لمجلة (Journal of Forensic Accounting)، فإن "المحاسبة القضائية" هي التي يكون فيها المحاسب متمتعاً بخبرة مهنية، عالية، ومستقلة، وكافية لتقديم الحقائق حول صحة المعاملات المالية المطروحة أمامه في الدعاوى القانونية أو الإدارية، وترشيد القضاء للحكم بها. (Nazar & mohamed 2020, p 5) وقد عرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي "المحاسبة القضائية" بأنها: "تطبيق المعرفة المتخصصة، ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب في جمع، وتحليل، وتقييم المسألة بشكل واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي يصل إليها للمحكمة، مجلس الإدارة، أو الجهات القضائية التنفيذية الأخرى" (بشير وسعود، 2015، ص. 229)

ويمكن لنا أن نعرف "المحاسبة القضائية" بأنها: "إحدى فروع المحاسبة الحديثة التي تقوم بالاعتماد على المعرفة المتكاملة بعلم المحاسبة وتدقيق الحسابات وأمور قانونية متعلقة بالبحث والتحري، والمعرفة بالتشريعات والإجراءات المتبعة في المحاكم، إلى جانب معارف أخرى، مما يجعله مؤهلاً لأن يكون خبيراً في إعداد تقارير الخبرة المالية المطلوبة لغايات الفصل في الدعاوى المدنية أمام القضاء، بما يمكنه من إبداء الرأي الفني المتخصص المحايد في الدعاوى القضائية وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية للقضاء مما يساعد في الفصل في المنازعات المالية وتحقيق العدالة.

المطلب الثاني

الحاجة للمحاسبة القضائية

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور المحاسبة القضائية وزيادة الطلب على خدماتها، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

أولاً-تفشي ظاهرة الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية، ولجوء الإدارة إلى اتباع ممارسات محاسبية احتيالية بهدف تغيير حقيقة المركز المالي للمنشأة من أجل تحقيق أهداف ذاتية خاصة بها (Larry, 2013, P 135)

ثانياً-عدم التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات، بالرغم مما تسعى إليه مبادئ الحوكمة المؤسسية من أهداف، إلا أن تراخي الإدارة في تطبيقها يؤدي إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة (الخضري، 2012، ص 60).

ثالثاً-انهيار بعض الشركات الكبرى حول العالم مثل شركة انرون، ورلدكوم، وتايكو، وغيرها من الأسماء المدرجة بالفائمة والتي توسمت بالعار جراء التلاعب في قواعد المحاسبة لزيادة أرباحها في سوق الأسهم (الكبيسي، 2013، ص 176).

رابعاً-عدم معرفة القضاة بدقائق الأمور والعمليات المحاسبية التي تؤهلها للفصل في كل المنازعات المالية، ومن ثم ظهرت الحاجة للمحاسب القضائي المتخصص.

خامساً-أن عملية المحاسبة تحتاج إلى الوقت الذي قد يصل إلى أشهر عديدة في عملية محاسبة واحدة وهذا الأمر غالباً يتعارض مع كبر عدد القضايا المعروضة على القاضي سيما وأن القضاء في فلسطين ليس قضاء متخصصاً فلا توجد محاكم تجارية فقط، فالقاضي ينظر قضايا مدنية وتجارية وجزائية وبعضها إدارية أي ينظر في شتى المنازعات فلن يكون معه الوقت الكافي.

المطلب الثالث

خدمات المحاسبة القضائية

هناك خدمات عدة تقدمها المحاسبة القضائية (شعبان، 2016، ص 25) نذكر منها:

1. التحري عن الغش المالي: التحري والكشف عن الغش في القوائم المالية، ويشمل ذلك مراجعة الحالات الفعلية للغش، واقتراح طرق معالجتها، والمساعدة في حماية الأصول واسترجاعها، والتنسيق والاستعانة بالخبراء في مجالات متعددة، وذلك في سياق الإجراءات اللازمة لتوفير الأدلة اللازمة لذلك، ويكون إما شفويًا أو في شكل تقرير أو كليهما معاً، وهذا الأمر لا يتوافر في المحاسب في فلسطين، ونوصي المشرع الفلسطيني بتبني تشريعات تسمح للقضاة

واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة

- بالاستعانة بالخبرة المحاسبية، لغايات التحقيق في بعض الجرائم المالية المتعلقة بعمل الشركات الكبرى العاملة في فلسطين، لما لذلك من أهمية من الناحية العملية.
2. دعم التقاضي: وتشمل جمع المستندات لقبول أو رفض الادعاء، ثم مراجعة المستندات الملائمة لتكوين التقييم المبدئي للحالة، وتحديد مجال الخسارة وقيمتها، وفحص الأدلة المناسبة، وتكوين الرأي في البعد المالي والمحاسبي لموضوع الدعوى، من خلال إجراء التحليل، والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة.
 3. الخدمات الاستشارية: وتتمثل في الخدمات المهنية المقدمة في سياق العمل كمستشار، محكم مالي، وسيط، خبير مالي وغيرها.
 4. تسوية متطلبات التأمين وتقدير التعويضات اللازمة لجبر الأضرار.
 5. الكشف عن قضايا الإهمال المهني وتحديد قيمة التعويضات المطلوبة.
 6. تسوية المنازعات التجارية.
 7. دعم الحكومة، النظام، الامتثال للقوانين.

المطلب الرابع

مجالات المحاسبة القضائية

- تختلف الخدمات التي يقدمها المكلف بمهمة المحاسب القضائي، عن مجالات المحاسبة القضائية، في أن مجالات المحاسبة القضائية أشمل وأوسع من الخدمات التي يقدمها المحاسب المالي للقضاء، سواء على المستوى الفلسطيني أم المستوى العربي، حيث استحدثت بعض الدول مجالات أخرى لتقديم خدمات أكثر في مجال المحاسبة القضائية، نذكر منها:
1. التحقيقات الجنائية. مثل ملاحقة أموال المجرمين وجمع الأدلة والتحقيق نيابة عن قوات الشرطة.
 2. حل النزاعات بين الشركاء وغيرهم.
 3. حوادث الإصابات الشخصية، لتحديد حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن حوادث السيارات وغيرها.
 4. منع عمليات الاحتيال أو الحد منها.
 5. الخلافات الزوجية، كالبحث عن الأصول المفقودة وأماكنها وتقييمها.
 6. الخسائر التجارية الاقتصادية، كالنزاعات المتعلقة بالعقود والعلامات التجارية.
 7. الإهمال المهني، سواء ما يتعلق بخرق مبادئ المحاسبة أو التدقيق المقبولة قبولاً عاماً.
 8. الوساطة والتحكيم، كدراسة الحلول البديلة قبل اللجوء إلى القضاء.
- وهنا نؤكد مرة أخرى، على ضرورة أن يأخذ المشرع الفلسطيني بهذا التوجه، ومنح صلاحيات أوسع للقضاء للاستعانة بالمكلف بمهمة المحاسبة القضائية.

المطلب الخامس

أساليب المحاسبة القضائية

تقديم خدمات المحاسبة القضائية وتوسيع نطاق هذه الخدمات يحتاج إلى تحديد أساليب هذه الخدمات؛ حيث يتم ممارسة المحاسبة القضائية بأسلوبين هما (الصائغ 2019، ص.61):

1. المراجعة التفاعلية: تهدف إلى إجراء التحريات اللازمة عن النشاطات غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود غش بها، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك وتجميع الأدلة المناسبة لتأييد الدعاوى.

2. المراجعة البعدية: تتضمن البحث من عدة جوانب تتضمن ما يلي:

أ- الرقابة التشريعية: وتقوم على دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية، للتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة.

ب- الالتزام المنظم: ويستخدم ذلك في حالة المراجعة الحكومية، للتأكد من مدى التزام الدوائر الحكومية بالقوانين والتشريعات واللوائح عند صرف وإثبات المدفوعات الحكومية.

ت- الأداة التشخيصية: وهي تستخدم لإجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش والتركيز على فحص المناطق المستهدفة.

ث- التحري عن الادعاءات: يتم فيها إجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والادعاءات المقدمة. وتتضمن المراجعة البعدية أيضاً، الاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة، يمكن الاعتماد عليها، والتحقق من فاعلية تصميم الأنظمة المالية من حيث الشمول وكفاءة التشغيل، والسياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان توجيهات الإدارة العليا، وتعد المراقبة المستمرة لأنشطة الشركة المختلفة واحدة من أهم أساليب المراجعة البعدية؛ حيث تهدف إلى اكتشاف الخطأ، أو دليل الجريمة، وتكون قاعدة للاسترشاد بها وفق مخطط زمني ملائم.

المطلب السادس

مراحل المحاسبة القضائية

على الرغم من تعدد مجالات المحاسبة القضائية، واختلاف الأساليب والإجراءات المستخدمة من حالة إلى أخرى، فإنه في الأغلب-تمر كل حالة من القضايا المالية والمحاسبية بأربع مراحل أساسية، هي (الصائغ، 2019، ص.63):

المرحلة الأولى: تشخيص المشكلة والتخطيط لها جيداً: يتعين على المحاسب القضائي طرح العديد من الأسئلة لتحديد طبيعة المشكلة موضع البحث والدراسة، والتعريف بالمشكلة وذلك من خلال عمل المراجع الداخلية، أو المراجع الخارجية، أو من خلال عملية الفحص والتقييم.

واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة

المرحلة الثانية: تجميع أدلة الإثبات: تعتبر هذه المرحلة في غاية من الأهمية إذ يتعين على الفاحص التأكد من أن أدلة الإثبات التي تم تجميعها خلال المرحلة الأولى لتشخيص المشكلة والتخطيط الجيد لها، يمكن الاعتماد عليها، أو الوثوق بها، فأدلة الإثبات تساعد المحاسب القضائي على الإدلاء برأيه في تقرير المراجعة حول مدى كفاية أدلة الإثبات وطبيعتها.

المرحلة الثالثة: تقييم أدلة الثبات: وهي على درجة عالية من الأهمية حيث تقوم أدلة الإثبات، وكذلك البيانات قبل التوصل إلى النتائج المهمة وإعداد التقرير النهائي، وفي هذه الحالة يتعين على الفاحص أن يدلي برأيه الموضوعي في مدى كفاية أدلة الإثبات، كما يقوم بتحديد أدلة الإثبات الأخرى المناسبة للوفاء بأغراض الفحص والتقييم.

المرحلة الرابعة: إعداد التقرير النهائي: يتم في هذه المرحلة إعداد التقرير النهائي، وهنا يجب مراعاة اعتبارات إعداد التقرير النهائي، وأهمها: أن يشير المحاسب القضائي إلى أدلة الإثبات التي قام بتجميعها، وأن يعد التقرير بلغة صحيحة ودقيقة، وأن يتناول التقرير الحقائق كافة.

المطلب السابع

معارف ومهارات المحاسب القضائي

أشارت معظم الدراسات إلى أن المحاسب القضائي، حتى يؤدي مهمته بنجاح، يجب أن يتلقى تأهيلاً عميقاً في كثير من الجوانب، أهمها ما يلي (الخصر، 2018، ص.78):

1. **علوم المحاسبة:** وتشكل القاعدة الأساسية والصلبة للمحاسب القضائي، وهي التي تساعد المحاسب القضائي على تفسير وتحليل المعلومات المالية الضرورية.
 2. **علوم التدقيق:** لما لها من أهمية كبيرة للمحاسب القضائي، لأن جمع المعلومات وطبيعة الإثبات في المحاسبة القضائية تتطلب القدرة على جمع وتحليل المعلومات وأساليب عرض وتقديم القوائم المالية وهو ما توفره معايير التدقيق.
 3. **العلوم القانونية:** فالمعرفة بالقوانين والإجراءات المتبعة في المحاكم، تمكن المحاسب القضائي من تحديد أنواع الأدلة الضرورية التي تتفق مع المعايير القانونية والمطلوبة لدى المحاكم.
 4. **تكنولوجيا المعلومات:** وهي ضرورية للمحاسب القضائي، وكحد أدنى، بأن تكون لديه معرفة بكيفية الاتصال الإلكتروني المباشر، وخبرة في مجال أجهزة الحاسوب والبرمجيات المحاسبية.
- وقد أشار رائد المحاسبة القضائية البروفسور Crumley إلى أن المحاسب القضائي المؤهل يشبه (كعكة الزفاف) المكونة من ثلاث طبقات، حيث تمثل الطبقة الكبيرة الخلفية المحاسبية القوية، في حين تمثل الطبقة المتوسطة المعرفة في مجال التدقيق والرقابة الداخلية وتقييم المخاطر، أما الطبقة العليا وهي الطبقة الأصغر فهي تمثل الفهم الأساسي للبيئة القانونية، في حين أن الجريمة

التي تغطي سطح الكعكة تمثل مهارات الاتصال الشفوية والكتابية (الجبوري، والخالدي، 2013، ص 460)

كما أشار آخرون إلى أن مؤهلات المحاسب القضائي تنقسم إلى مؤهلات علمية وأخرى عملية إضافة إلى مؤهلات أخرى مساعدة كالآتي (Okoye & Akenbor 2009، p1.13)

1. **المؤهلات العلمية:** يجب أن يمتلك المحاسب القضائي مؤهلات علمية في المحاسبة والتمويل والقانون والتحقيق وغيرها من التخصصات ذات الصلة.
2. **المؤهلات العملية:** يجب أن يكون المحاسب القضائي قد مارس المهنة كحد أدنى ثلاث سنوات، ومن المستحسن أن يمارس تدقيق الحسابات داخلياً وخارجياً قبل أن يصبح محاسباً قضائياً.
3. **علم النفس:** يجب أن يمتلك المحاسب القضائي بعض المعارف الأساسية في علم النفس من أجل تعزيز قدرته في التحقيق مع المشتبه بهم أو التحري مع الشاهد لكشف الاحتيال.
4. **معارف أخرى:** مثل المعرفة بالقوانين ذات الصلة، منطقية السلوكيات الجنائية، التحليل والتفكير الانتقادي. كما أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA, 2005) على أهمية حصول المحاسب القضائي على المؤهلات المهنية الكافية لممارسة عمله والتي تتضمن شهادة المحاسب القانوني (CPA) وشهادة فاحص الغش المعتمد (CFE) وشهادة الخبرة بنظم المعلومات (CISA) بالإضافة إلى شهادة المراجع الداخلي (CIA).

المطلب الثامن

التشريعات ودورها في تفعيل المحاسبة القضائية

أولاً-تنظيم الخبرة في قانون البيئات في المواد المدنية والتجارية:

نظم قانون البيئات في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسنة 2001 في الباب الثامن المواد (156-191) موضوع الخبرة بشكل عام، وفي المجالات الفنية والمهنية المختلفة ومن ضمنها الخبرة في مجال المحاسبة القضائية، حيث لم يفرد نصوصاً خاصة لتنظيم عمل المحاسب القضائي وترك ذلك لوزارة العدل ومنحها سلطة إصدار اللوائح والتعليمات الخاصة بذلك.

يتبين من نصوص هذا القانون أنه يمكن تعريف الخبرة بأنها إجراء من إجراءات التحقيق يقصد بها الحصول على المعلومات الضرورية عن طريق أهل الاختصاص، وذلك للبت في مسائل فنية تكون محل نزاع بين الخصوم، ولا يستطيع القاضي الإلمام بها (المسلماني، 2020، ص.26).

حيث تبين كثيراً أن الفصل في الدعوى يتطلب معرفة فنية تخرج عن اختصاص المحكمة. ففي مثل هذه الحالة يحق للمحكمة، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم، أن تقرر إجراء تحقيق فني بواسطة خبير واحد أو أكثر.

وقد كثرت الخبرة في أيامنا هذه، وتعدت في كثير من الأحيان الغاية التي وجدت من أجلها، فأصبحت المحاكم تقرر اللجوء إلى الخبرة حتى في الحالات التي لا يتطلب تحقيقها الإلمام بعلم أو فن لا تشمله معارف القاضي، وهذا -ولا شك- يشكل خطراً على حسن سير العدالة، إذ إن القضاة يميلون في الغالب إلى الأخذ برأي الخبراء، فينتهي الأمر إلى أن هؤلاء هم الذين يحكمون في الواقع بين الناس. هذا فضلاً عن أن الخبرة تكون سبباً لتأخير الفصل في القضية وتكلف نفقات باهظة يتحملها، في النهاية، الفريق الخاسر. ومن هنا فإن المحاسبة القضائية من أهم أنواع الخبرة في هذه الأيام، إذا ما أخذنا بالاعتبار أن غالبية القضايا ذات بعد محاسبي تتعلق بالمنازعات المالية التي تشكل عقبة كبيرة أمام الفصل فيها من قبل القضاء دون الاستعانة بخبير محاسبي وتخصص في المحاسبة وكتابة التقارير القضائية ذات البعد المحاسبي، ومن هنا جاءت ضرورة تفعيل وتطوير اليات المحاسبة القضائية بما يتناسب وحجم المنازعات المالية المعروض على القضاء، خاصة في هذه الأوقات التي تعاني فيها المؤسسات الاقتصادية والمالية في ظل الحصار على قطاع غزة وانتشار وباء كورونا بشكل كبير مما أثر على أداء المرافق الاقتصادية بشكل عام. ولذلك نلاحظ ميلاً في التشريعات الحديثة إلى تنظيم الخبرة بغية الحد من هذه المساوئ، ولذلك فقد أعلنت وزارة العدل هنا في قطاع غزة عن فتح باب التسجيل للخبراء في كل المجالات ومنها المحاسبة القضائية من أجل إعداد قوائم الخبراء واعتمادها ونشرها وتزويد المحاكم بها (الموقع لوزارة العدل-قطاع غزة على الانترنت، نوفمبر 2020م).

وعندما تقرر المحكمة اللجوء إلى الخبرة، تطلب من الخصوم أن يتفقوا على اختيار خبير أو أكثر، فإذا اتفقوا على عدد الخبراء وعلى أسمائهم ثبتت المحكمة اتفاقهم في محضر ضبط الجلسة وقررت تعيين الخبراء الذي وقع الاختيار عليهم (قانون البينات الفلسطيني، 2001م). وإذا لم يتفق الخصوم على اختيار الخبراء أو ترك أحدهم الأمر للمحكمة يعود عندئذ للمحكمة أمر اختيار الخبراء، ويجري اختيار الخبراء من الأشخاص الحائزين على ثقة المحكمة بالنسبة لعلمهم ولتجربتهم. وقد ترجع المحكمة في انتقاء الخبراء إلى لائحة تضعها وزارة العدل بأسمائهم ولكنها غير ملزمة مبدئياً بالتقيد بهذه اللائحة، لأن القانون ترك لها الخيار في اختيار الخبراء "ممن تثق بهم".

ثانياً- المحاسب القضائي وقانون مزاولة المهنة:

منح قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004م، الحق لمدقق الحسابات أن يقدم المشورة والخبرة المهنية للقضاء والتحكيم والتصفيات في المجالات المحاسبية، وهذا ما أكدته المادة

(21) من القانون حيث نصت على " يحق للمدقق تقديم المشورة والخبرة المهنية والقيام بأعمال التحكيم والتصفيات في المجالات المحاسبية والمالية والضريبية، بالإضافة إلى فحص وتدقيق حسابات الأفراد والشركات والمؤسسات والهيئات.

ويرى الباحثان أن مجال الخبرة في المحاسبة القضائية من المجالات التي تسهم بشكل كبير في مساعدة القاضي والمُحكّم في سرعة الفصل في القضايا ذات البعدين المالي والتجاري، وبالتالي تحقيق العدالة الناجزة وتخفيف العبء عن المحاكم والمحافظة على الدورة المالية والاقتصاد الوطني بشكل عام، ويساعد في تطوير أداء قطاعات العدالة المختلفة، ومع ذلك فإن مجال الخبرة في المحاسبة القضائية لم يلق الاهتمام الكافي من المشرع الفلسطيني ولا من المؤسسات العدلية ذات العلاقة بالخصوص وخاصة وزارة العدل.

وعليه نهيب بالمشرع الفلسطيني، ووزارة العدل الفلسطينية، بالإسراع في اعتماد القوائم المعتمدة للخبراء بشكل عام وخبراء المحاسبة القضائية على وجه الخصوص، وتنظيم الشروط الخاصة بعمل المحاسب القضائي وفقاً للمهارات التي تناولها الباحثان سابقاً، وضمان الحيادة والاستقلال ومراعاة قواعد مدونة السلوك الخاصة بالمحاسبين وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة بحق الخبير الذي يخالف تلك الشروط أو يتلاعب بالقوائم المالية والتقارير المحاسبية، لضمان تفعيل آليات المحاسبة القضائية في المحاكم الفلسطينية. كما ونهيب بكل اصحاب الخبرة من المحاسبين والمدققين للمبادرة بالإسراع في تسجيل أسمائهم لدى وزارة العدل من أجل اعتمادهم كخبراء في المحاسبة القضائية، ونحث وزارة العدل أن تُلزم هؤلاء المحاسبين والمدققين للخضوع لدورات تدريبية متخصصة في المجال.

المبحث الثاني

الإطار التطبيقي

وينقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

منهجية الدراسة

تعد منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيساً، يتم -من خلاله- إنجاز الجانب التطبيقي منها، وعن طريقه يتم الحصول على البيانات المطلوبة، لإجراء التحليل الإحصائي، للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛ حيث تم وصف المنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، ومن ثم المعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

أولاً-أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول " واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة "، وتتكون من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات العامة عن المستجيب.

القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة، ويتكون من (31) فقرة.

ثانياً-مقياس الاستبانة:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة حسب جدول (1):

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
كبيرة جداً	5	أكبر من 80%	موافقة عالية جداً
كبيرة	4	70-80%	موافقة عالية
متوسطة	3	50-69%	موافقة متوسطة
قليلة	2	20-49%	موافقة منخفضة
قليلة جداً	1	أقل من 20%	موافقة منعدمة

تم اختيار الدرجة (1) للاستجابة " قليلة جداً " وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو (20%) 20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

ثالثاً-صدق الاستبانة:

تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

- صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من ثلاثة أكاديميين، وقد تمت الاستجابة لآراء المحكمين وتم عمل ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة. رابعاً-صدق المقياس:

1: الاتساق الداخلي Internal Validity

تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه. وباعتماد على معامل الارتباط (Correlation Coefficient) تبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

2: الصدق البنائي Structure Validity

يبين جدول (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المحور	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
مدى الحاجة لخدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي للفصل في المنازعات المالية.	.644	*0.000
مدى تمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالمعارف والمهارات اللازمة للفصل في المنازعات المالية.	.643	*0.000
مدى اعتماد المحاكم في قطاع غزة على المكلف بمهمة المحاسب القضائي في الفصل في المنازعات المالية.	.863	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

خامساً-ثبات الاستبانة Reliability:

تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

اعتمدت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3).

واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة

جدول رقم: (3) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

الصدوق الذاتي *	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المحور
0.971	0.764	10	مدى الحاجة لخدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي للفصل في المنازعات المالية.
0.912	0.829	11	مدى تمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالمعارف والمهارات اللازمة للفصل في المنازعات المالية.
0.971	0.830	10	مدى اعتماد المحاكم في قطاع غزة علي المكلف بمهمة المحاسب القضائي في الفصل في المنازعات المالية.
0.853	0.857	31	جميع المحاور معا

*الصدوق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (3) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل محور حيث تتراوح ما بين (0.764،0.830) في حين بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.857). وكذلك قيمة الصدوق الذاتي مرتفعة لكل محور حيث تتراوح ما بين (0.912،0.971)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.853) وهذا يعني أن معامل الصدوق الذاتي مرتفع. وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، مما يجعلها صالحة لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المطلب الثاني

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي : Normality Distribution Test

تم استخدام اختبار كولموجوروف - سمرنوف ((Kolmogorov-Smirnov Test K-S، وأوضح النتائج أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع محاور الدراسة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المحاور يتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثالث

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق المعلومات العامة:

1: توزيع عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم (4): توزيع عينة الدراسة حسب العمر.

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 40 سنة	3	8.8
40 إلى أقل من 50 سنة	7	21.1
50 سنة فأكثر	24	70.2
المجموع	34	100

- يتضح من جدول (4) أن ما نسبته 8.8% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 40 سنة، 21.1% وتتراوح أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة، بينما 70.2% أعمارهم 50 سنة فأكثر. ويرى الباحثان أن هذا مؤشر جيد على جودة أفراد عينة الدراسة مما يؤدي إلى مصداقية أفضل.

2: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (5): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
بكالوريوس	18	52.9
ماجستير فأعلى	16	47.6
المجموع	34	100

يتضح من جدول (5) أن ما نسبته 52.9% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، بينما 47.6% مؤهلهم العلمي ماجستير فأعلى.

حيث يرى الباحثان أن هذا مؤشر على أن عينة الدراسة من أصحاب المؤهلات العلمية العليا، وبالتالي لهم المعرفة والدراية في القدرة على التحليل والاستنباط.

3: توزيع عينة الدراسة حسب التخصص:

جدول رقم (6): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص.

التخصص	العدد	النسبة المئوية %
قانون	7	20.6
حقوق	10	29.4
شريعة وقانون	15	44.1
أخري	2	5.9
المجموع	34	100

واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة

يتضح من جدول (6) أن ما نسبته 22.6% من عينة الدراسة تخصصهم قانون، وأن 29.4% تخصصهم حقوق، في حين أعلى نسبة بين التخصصات كانت تخصص شريعة وقانون بنسبة 44.1%.

وهذا مؤشر على أن غالبية عينة الدراسة من القضاة حاصلون على مؤهلات في المجال القانوني دون المجال المحاسبي، وهذا مؤشر على ضعف الأداء المحاسبي للقضاة مما يستدعي ضرورة إدراج مساق محاسبة في خطة الدراسة لكليات القانون والحقوق والشريعة والقانون.

4: توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم: (7) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5	17	50
من 5 إلى أقل من 10 سنة	8	23.6
10 إلى أقل من 15 سنة	7	20.6
15 سنة فأكثر	2	5.8
المجموع	34	100

يتضح من جدول (7) أن أعلى نسبة بين سنوات الخبرة هي أقل من خمس سنوات بنسبة 50%. ويرى الباحثان أن عامل الخبرة الجيدة -إلى حد ما- ينعكس إيجاباً على نتائج الدراسة.

5: توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية:

جدول رقم (8): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية.

الوظيفة الحالية	العدد	النسبة المئوية %
قاضي صلح	19	55.8
قاضي ورئيس بداية	6	17.6
قاضي ورئيس استئناف	-	-
رئيس صلح	4	11.8
رئيس عليا	1	3
قاضي التنفيذ	4	11.8
أخرى	34	100

يتضح من جدول (8) الوظائف الرئيسة للعينة المستخدمة وأن وظيفة قاضي صلح هي الأعلى.

إذ يرى الباحثان أن التنوع الوظيفي في عينة الدراسة دلالة على مؤشر جيد على جودة عينة الدراسة مما يؤدي إلى مصداقية أفضل وأقرب إلى الحقيقة، خاصة وأن القضايا المالية غالبيتها ناتجة عن ديون مالية في الغالب تدخل قيمتها في حدود الاختصاص القيمي لمحاكم الصلح، حيث يغلب على الدين أن يكون بموجب أوراق تجارية (شيكات أو كمبيالات).

6: توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية المحصلة في المواضيع المالية والمحاسبية:

جدول رقم (9): توزيع عينة الدراسة حسب الدورات التدريبية المحصلة في المواضيع المالية والمحاسبية

النسبة المئوية %	العدد	
23.5	8	عدد القضاة الحاصلين على دورات
76.5	26	عدد القضاة غير الحاصلين على دورات
100	34	المجموع

يتضح من جدول (9) بأن هناك نسبة عالية جداً (76.5%) من القضاة لم يحصلوا على دورات تدريبية في المواضيع المالية والمحاسبية.

ويرى الباحثان أن هذا مؤشر على أن عينة الدراسة تنوعت ما بين الحاصلين على دورات تدريبية وغير حاصلين عليها، مما ينعكس إيجاباً على نتائج الدراسة.

7: توزيع عينة الدراسة حسب المعرفة في الأمور المالية والمحاسبية:

جدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب المعرفة في الأمور المالية والمحاسبية.

النسبة المئوية %	العدد	المعرفة في الأمور المالية والمحاسبية
38	13	قليلة
56	19	متوسطة
6	2	كثيرة
0	0	كثيرة جداً
100	34	المجموع

يتضح من جدول (10) أن غالبية معرفة القضاة في المواضيع المالية والمحاسبية بين قليلة (38%) ومتوسطة (56%).

وهذا مؤشر على جودة أفراد عينة الدراسة، مما يؤدي إلى مصداقية أفضل.

8: توزيع عينة الدراسة حسب مدى التعامل مع القضايا المالية والمحاسبية:

جدول رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب مدى التعامل مع القضايا المالية والمحاسبية:

النسبة المئوية %	العدد	مدى التعامل
32	11	قليلة
50	17	متوسطة

واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة

كثيرة	4	12
كثيرة جداً	2	6
المجموع	34	100

يتضح من جدول (11) أن غالبية تعامل القضاة مع القضايا المالية المحاسبية بين متوسطة (50%) وقليلة (32%).

وهذا مؤشر جيد على أهمية هذه الدراسة للوقوف على معايير المحاسبة القضائية.

المطلب الرابع

اختبار الفرضيات وتحليلها ومناقشتها

في هذا الجزء سوف يتم عرض وتحليل ومناقشة فرضيات الدراسة كما يلي:

أولاً-محور "مدى الحاجة لخدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي للفصل في المنازعات المالية" تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (3) أم لا. والنتائج موضحة في جدول (12).

جدول رقم (12): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات محور "مدى الحاجة لخدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي للفصل في المنازعات المالية".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الدلالة الإحصائية	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تسهم خدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي في سرعة الفصل في القضايا المالية في المحاكم.	4.06	%81.20	موافقة عالية جداً	*0.000	5
2.	تسهم خدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي في إصدار أحكام أكثر عدالة.	4.12	%82.40	موافقة عالية جداً	*0.000	3
3.	تحتاج بعض القضايا المالية إلى عرضها مسبقاً على المكلف بمهمة المحاسب القضائي لإبداء الرأي الفني حولها.	3.29	%65.80	موافقة متوسطة	*0.000	9
4.	قضايا المنازعات المالية تشكل العدد الأكبر من بين القضايا.	3.38	%67.60	موافقة متوسطة	*0.000	8
5.	قضايا المنازعات المالية تعتبر الأهم مقارنة بالقضايا الأخرى التي تعرض على القضاء.	2.91	%58.20	موافقة متوسطة	*0.000	10
6.	تسهم خدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي في تقليص وقت الفصل في المنازعات المالية.	4.09	%81.80	موافقة عالية جداً	*0.000	4

نافذ المدهون، بسام أحمد

7.	يحتاج القضاة لتقارير مالية مبسطة وواضحة معدة من قبل المكلف بمهمة المحاسب القضائي.	4.27	%85.40	موافقة عالية جداً	*0.000	2
8.	يحتاج القضاة لتقارير مالية معدة بطريقة مهنية من قبل المكلف بمهمة المحاسب القضائي.	4.47	%89.40	موافقة عالية جداً	*0.000	1
9.	يحتاج القضاة لخدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي كشاهد أو خبير.	3.97	%79.40	موافقة عالية	*0.000	6
10.	تسهم خدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي في الحد من الآثار الاجتماعية والإنسانية السلبية للمنازعات المالية.	3.68	%73.60	موافقة عالية	*0.000	7
	جميع فقرات المحور معاً	3.82	%76.40	موافقة عالية	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح لنا من خلال الإجابات الواردة في جدول (12) ما يلي:

- ❖ أن جميع الإجابات التي تعبر عن محور الفرضية الأولى: (يوجد حاجة لخدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي للفصل في المنازعات المالية) يزيد متوسطها عن المتوسط الفرضي (3)، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة بدرجة موافقة عالية على هذه الفرضية، حيث حققت جميع الإجابات متوسطاً عاماً بلغ (3.82) وأهمية نسبية (%76.40) مما يثبت صحة هذه الفرضية.
- ❖ يلاحظ من الجدول بأن الإجابات على الفقرة رقم (8) (يحتاج القضاة إلى تقارير مالية معدة بطريقة مهنية من قبل المكلف بمهمة المحاسب القضائي) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات العينة (4.47)، وأهمية نسبية (%89.40)، وتليها في المرتبة الثانية الإجابات على الفقرة رقم (7) (يحتاج القضاة إلى تقارير مالية مبسطة وواضحة معدة من قبل المكلف بمهمة المحاسب القضائي)، حيث بلغ متوسط إجابات العينة (4.27) وأهمية نسبية (%85.40). وتجدر الإشارة هنا إلى أن سبب الارتفاع العالي للفقرتين السابقتين قد يعود لعدم توفر المهنية والوضوح والبساطة في التقارير المقدمة من قبل المكلفين بمهمة المحاسب القضائي بالشكل اللازم، أو قد يكون بسبب عدم توفر المعرفة والمهارة اللازمة من قبل القضاة لفهم هذه التقارير، أو قد يعود للسببين معاً.
- ❖ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت للإجابات على الفقرة رقم (5) (قضايا المنازعات المالية تعتبر الأهم مقارنة بالقضايا الأخرى التي تعرض على القضاء) حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.91) وأهمية نسبية (%58.20). حيث يتضح من الإجابات على هذه الفقرة بأن متوسطها الحسابي أقل من المتوسط الافتراضي (3)، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإجابات كانت على هذا النحو: قد يعود السبب إلى عدم الوضوح لدى القضاة في تحديد طبيعة المنازعات ذات الطابع المالي نتيجة

واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة

لتداخل المنازعات ذات البعد المالي في بعض المنازعات ذات الطابع المدني أو الجزائي، أو قد يكون ذلك ناتجاً عن فهم القضاة للمنازعات المالية بأنها تقتصر فقط على المنازعات ذات الطابع المالي النقدي، ويعتبرون المنازعات ذات الطابع المالي العيني منازعات غير مالية.

❖ أما باقي الفقرات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.68) و(4.12) وأهمية نسبية تراوحت بين (73.68%) و (82.40%)، ما عدا فقرتين الأولى وهي الفقرة رقم (3) وهي (تحتاج بعض القضايا المالية إلى عرضها مسبقاً على المكلف بمهمة المحاسب القضائي لإبداء الرأي الفني حولها) فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.29) وأهمية نسبية (65.80%)، والفقرة الثانية رقم (4) وهي (قضايا المنازعات المالية تشكل العدد الأكبر من بين القضايا)، فقد بلغ متوسطها الحسابي (3.38) وأهمية نسبية (67.6%).

ثانياً-محور "مدى تمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالمعارف والمهارات اللازمة للفصل في المنازعات المالية"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت درجة الموافقة المتوسطة (3) أم لا. النتائج موضحة في جدول (13).

جدول رقم (13): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات محور "مدى تمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالمعارف والمهارات اللازمة للفصل في المنازعات المالية".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الدلالة الإحصائية	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	المكلف بمهمة المحاسب القضائي يمتلك المعرفة والخبرة بعلم المحاسبة وتدقيق الحسابات.	4.03	%80.60	موافقة عالية جداً	*0.000	2
2.	المكلف بمهمة المحاسب القضائي يمتلك المعرفة باللوائح والتشريعات والقوانين بما في ذلك أدلة وقواعد الإثبات ذات الصلة بالدعوى القضائية.	3.80	%76.00	موافقة عالية	*0.000	8
3.	يتمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالقدرة التحليلية لإيجاد الحلول للمشكلات الجديدة والتعامل مع كل حالة على حدة. حسب طبيعتها ومتطلباتها.	3.67	%73.40	موافقة عالية	*0.000	10

نافذ المدهون، بسام أحمد

4	*0.000	موافقة عالية	%79.40	3.97	يتمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالثقة بالنفس ورباطة الجأش والقدرة على التماسك والسيطرة على النفس في حالات الضغط.	.4
11	*0.000	موافقة متوسطة	%58.20	2.91	يتمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالمرونة والعقلانية في التصرفات وعدم التسرع في اتخاذ القرارات.	.5
7	*0.000	موافقة عالية	%76.40	3.82	المكلف بمهمة المحاسب القضائي يمتلك المعرفة ببعض العلوم كعلم الجريمة وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلوم الحاسوب.	.6
1	*0.000	موافقة عالية جداً	%81.60	4.08	المكلف بمهمة المحاسب القضائي يمتلك المعرفة بأساليب الغش وطرق التحري والتحقق لاكتشافه.	.7
6	*0.000	موافقة عالية	%76.60	3.83	يتمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالقدرة على التحليل الاستنباطي في التناقضات والنزاعات المالية.	.8
9	*0.000	موافقة عالية	%73.80	3.69	يتمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالقدرة على التمييز بين الحقيقة والرأي.	.9
3	*0.000	موافقة عالية	%79.80	3.99	يتمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالقدرة على حل المشكلات الفريدة من نوعها وغير المنتظمة.	.10
5	*0.000	موافقة عالية	%77.80	3.89	يتمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بمهارات الاتصال الشفهي والكتابي والقدرة على تحرير الدعاوي.	.11
	*0.000	موافقة عالية	%75.80	3.79	جميع فقرات المحور معاً	.12

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح لنا من خلال الإجابات الواردة في جدول (13)، ما يلي:

- ❖ أن جميع الإجابات التي تعبر عن محور الفرضية الثانية (يتمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالمعارف والمهارات اللازمة للفصل في المنازعات المالية) يزيد متوسطها عن المتوسط الفرضي (3)، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة بدرجة موافقة عالية على هذه الفرضية، حيث حققت جميع الإجابات متوسطاً عاماً بلغ (3.79) وأهمية نسبية (75.80%) مما يثبت صحة هذه الفرضية.
- ❖ يلاحظ من الجدول بأن الإجابات على الفقرة رقم (7) (المكلف بمهمة المحاسب القضائي يمتلك المعرفة بأساليب الغش وطرق التحري والتحقق لاكتشافه)، إذ جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغ متوسط إجابات العينة (4.08)، وأهمية نسبية (81.60%)، وتليها في المرتبة الثانية الإجابات على الفقرة رقم (1) (المكلف بمهمة المحاسب القضائي يمتلك المعرفة والخبرة بعلم المحاسبة وتدقيق الحسابات)، حيث بلغ متوسط إجابات العينة (4.03) وأهمية نسبية (80.60%). كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الغالبية العظمى من المكلفين بمهمة المحاسب القضائي مؤهلون علمياً في المحاسبة والتدقيق ولديهم الخبرات والمهارات في هذا المجال، مما يجعلهم قادرين-إلى حد كبير-على تأدية خدمة التحقق والتحري في عمليات الغش.
- ❖ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت للإجابات على الفقرة رقم (5) (يتمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالمرونة والعقلانية في التصرفات وعدم التسرع في اتخاذ القرارات) حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.91)، وأهمية نسبية (58.20%). إذ يتضح من الإجابات على هذه الفقرة بأن متوسطها الحسابي أقل من المتوسط الافتراضي (3)، لذلك يجدر الإشارة والتأكيد على أنه يجب على المكلف بمهمة المحاسب القضائي أن يعزز قدراته ومهاراته ليكون أكثر مرونة وعقلانية في التعامل مع المنازعات المالية، وكذلك التأني في عملية اتخاذ القرار.
- ❖ أما باقي الفقرات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.67) و (3.99) وأهمية نسبية تراوحت ما بين (73.40%) و (79.80%)، وأدنى نسب في هذه الفقرات هي في فقرتين الفقرة الأولى رقم (3) (يتمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالقدرة التحليلية لإيجاد الحلول للمشكلات الجديدة والتعامل مع كل حالة على حدة حسب طبيعتها ومتطلباتها)، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.67) وأهمية نسبية (73.40%)، والفقرة الثانية رقم (9) (يتمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالقدرة على التمييز بين الحقيقة والرأي)، فقد بلغ متوسطها الحسابي (3.69) وأهمية نسبية (73.80%).

ثالثاً-محور "مدى اعتماد المحاكم في قطاع غزة على المكلف بمهمة المحاسب القضائي في الفصل في المنازعات المالية"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (3). النتائج موضحة في جدول (14).

جدول رقم (14): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات محور "مدى اعتماد المحاكم في قطاع غزة على المكلف بمهمة المحاسب القضائي في الفصل في المنازعات المالية".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الدلالة الإحصائية	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يهتم القضاة بدور المكلف بمهمة المحاسب القضائي في الفصل في المنازعات المالية.	4.16	%83.20	موافقة عالية جداً	*0.000	1
2.	يتم الاستعانة بالمكلف بمهمة المحاسب القضائي في الفصل في المنازعات المالية.	3.92	%78.40	موافقة عالية	*0.000	5
3.	يؤثر التقرير المالي المقدم للمحكمة من المكلف بمهمة المحاسب القضائي على قناعة القضاة.	3.87	%77.40	موافقة عالية	*0.000	7
4.	يستعين القضاة بخدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي كشاهد خبير.	3.97	%79.40	موافقة عالية	*0.000	4
5.	تستعين المحاكم بالمكلف بمهمة المحاسب القضائي (الذي لديه شهادة محكم مالي) كمحكم في المنازعات المالية.	3.90	%78.00	موافقة عالية	*0.000	6
6.	يستعين المحامون في المحاكم بالمكلف بمهمة المحاسب القضائي كشاهد في المنازعات المالية.	4.02	%80.40	موافقة عالية جداً	*0.000	2
7.	يستعين المحامون في المحاكم بالمكلف بمهمة المحاسب القضائي كخبير في المنازعات المالية.	3.82	%76.40	موافقة عالية	*0.000	9
8.	يكون لتقرير المكلف بمهمة المحاسب القضائي دور في الإدانة الجزائية.	4.02	%80.40	موافقة عالية جداً	*0.000	2
9.	يعتمد القاضي على التقارير التي يقدمها المكلف بمهمة المحاسب القضائي والمعدة بشكل مهني.	3.87	%77.40	موافقة عالية	*0.000	7

واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة

10	*0.000	موافقة عالية	76.20%	3.81	يعتمد القاضي على التقارير التي يقدمها المكلف بمهمة المحاسب القضائي والمعدة بشكل مبسط وواضح.
	*0.000	موافقة عالية	78.80%	3.94	جميع فقرات المحور معاً

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح لنا من خلال الإجابات الواردة في جدول (14)، ما يلي:

❖ أن جميع الإجابات التي تعبر عن محور الفرضية الثالثة: (تعتمد المحاكم في قطاع غزة علي

المكلف بمهمة المحاسب القضائي في الفصل في المنازعات المالية) يزيد متوسطها الحسابي عن المتوسط الفرضي (3)، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة بدرجة موافقة عالية على هذه الفرضية، حيث حققت جميع الإجابات متوسطاً عاماً بلغ (3.94) وأهمية نسبية (78.80%) مما يثبت صحة هذه الفرضية.

❖ يلاحظ من الجدول بأن الإجابات على الفقرة رقم (1): (يهتم القضاة بدور المكلف بمهمة المحاسب القضائي في الفصل في المنازعات المالية) جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.16)، وأهمية نسبية (83.20%)، وتليها في المرتبة الثانية الإجابات على الفقرتين رقم (6) (يستعين المحامون في المحاكم بالمكلف بمهمة المحاسب القضائي كشاهد في المنازعات المالية) ورقم (8) (يكون لتقرير المكلف بمهمة المحاسب القضائي دور في الإدانة الجزائية) حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.02) وأهمية نسبية (80.40%) وذلك لكلتا الفقرتين.

❖ أما باقي الفقرات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.81) و(3.97) وأهمية نسبية تراوحت ما بين (76.20%) و (79.40%). وبشكل عام فإنه يمكن القول بأن جميع الإجابات التي تعبر عن هذا المحور متقاربة إلى حد ما، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه الإجابات بين (3.81) و(4.16)، وأهمية نسبية بين (76.20%) و(83.20%).

رابعاً-تحليل محاور الاستبانة ومعرفة متوسط درجة الاستجابة الكلية "واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة".

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (15).

جدول رقم (15): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل محور من محاور الاستبانة "واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة".

م	المحور	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الدلالة الإحصائية	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	مدى الحاجة لخدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي للفصل في المنازعات المالية.	3.82	76.40%	موافقة عالية	0.000*	1
2.	مدى تمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالمعارف والمهارات اللازمة للفصل في المنازعات المالية.	3.79	75.80%	موافقة عالية	0.000*	3
3.	مدى اعتماد المحاكم في قطاع غزة على المكلف بمهمة المحاسب القضائي في الفصل في المنازعات المالية.	3.94	78.80%	موافقة عالية	0.000*	2
	جميع محاور الاستبانة معا	3.85	77.00%	16.89	0.000*	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح لنا من خلال جدول (15) ما يلي:

- ❖ أن جميع محاور الاستبانة يزيد متوسطها الحسابي عن المتوسط الفرضي (3)، حيث حققت جميع محاور الاستبانة متوسطاً عاماً بلغ (3.85) وأهمية نسبية (77.00%) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة بدرجة موافقة عالية على فرضيات الدراسة.
- ❖ يلاحظ من الجدول بأن المحور رقم (3) (مدى اعتماد المحاكم في قطاع غزة على المكلف بمهمة المحاسب القضائي في الفصل في المنازعات المالية) أتى في المرتبة الأولى، حيث بلغ متوسطه الحسابي (3.94) وأهمية نسبية (78.80%)، وأتى في المرتبة الثانية المحور رقم واحد (1) (مدى الحاجة لخدمات المكلف بمهمة المحاسب القضائي للفصل في المنازعات المالية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.82) وأهمية نسبية (76.40%)، وأتى في المرتبة الأخيرة المحور رقم (2) (مدى تمتع المكلف بمهمة المحاسب القضائي بالمعارف والمهارات اللازمة للفصل في المنازعات المالية) حيث بلغ متوسطه الحسابي (3.79) وأهمية نسبية (75.80%).

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

أولاً-النتائج:

من خلال التحليلات النظرية والعملية للدراسة تتبين النتائج الآتية:

- 1- هناك حاجة ضرورية وملحة لخدمات المكلفين بمهمة المحاسبين القضائيين للفصل في المنازعات المالية المعروضة أمام المحاكم الفلسطينية في قطاع غزة، وتعتمد المحاكم - بشكل كبير - على المكلف بمهمة المحاسب القضائي.
- 2- أن المكلف بمهمة المحاسب القضائي يتمتع بالمعارف والمهارات اللازمة للفصل في المنازعات المالية، ولكنه لا يتمتع بالشكل الكافي بمهارة المرونة والعقلانية في التصرفات.
- 3- أن القضاة مهتمون بأن تكون التقارير التي يقدمها المكلف بمهمة المحاسب القضائي للقضاء أكثر مهنية، وأن يكون عرضها أكثر وضوحاً وبساطة.
- 4- أن غالبية القضاة لم يتلقوا دورات تدريبية في المواضيع المالية والمحاسبية، حيث إن معرفتهم بذلك بين ضعيفة ومتوسطة.
- 5- يشير الواقع الحالي في قطاع غزة من خلال هذه الدراسة ودراسات أخرى، الي أن هناك حاجة كبيرة وملحة لتفعيل دور المحاسبة القضائية بشكل شامل وضمن وحدات القطاع الحكومي ووحدات القطاع الخاص من أجل التخفيف عن قضاء الدولة واكتظاظ القضايا أمام المحاكم.

ثانياً-التوصيات:

بناء على النتائج السابقة نوصي بالتالي:

1. يجدر الاهتمام بالمحاسبة القضائية من قبل المؤسسات المعنية بهذه المهنة لما لها من دور مهم في الفصل في المنازعات المالية والتخفيف عن قضاء الدولة واكتظاظ القضايا أمام المحاكم.
2. الوقوف على أهمية تنمية معارف ومهارات المكلفين بمهمة المحاسب القضائي ومواكبة كل جديد في مجال المحاسبة القضائية وتعزيز دوره أمام الجهات القضائية للمساعدة في تحقيق العدالة.
3. ضرورة أن تكون التقارير التي يقدمها المكلف بمهمة المحاسب القضائي للقضاء أكثر مهنية، وأن تعرض بشكل واضح وبسيط.

4. زيادة الاهتمام في تدريب القضاة العاملين في المجال القضائي المالي، لمساعدتهم في فهم قضايا المنازعات المالية والفصل فيها وإصدار الأحكام التي تحقق العدالة.
5. إدراج المحاسبة القضائية وكل الموضوعات المتعلقة بها ضمن المواد التعليمية في الأقسام المحاسبية في الجامعات الفلسطينية والعمل على تعزيزها بما يتلاءم مع القوانين والأنظمة والتعليمات في فلسطين.
6. نوصي المشرع الفلسطيني بتعديل قانون البيئات في المواد المدنية والتجارية وقانون تنظيم مزاول مهنة تدقيق الحسابات وإعطاء خصوصية للأحكام المنظمة لعمل المحاسب القضائي وكيفية مساءلته ومحاسبته عن الأخطاء المهنية.

المصادر والمراجع

أولاً-المراجع العربية:

1. الجبوري، نصيف، الخالدي، صلاح، (2013) دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد 70، المجلد 19.
2. الجرجاوي، زياد (2010) القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان
3. الحمداني، موفق (2006) أساسيات البحث العلمي (جامعة عمان العربية للدراسات العليا)
4. الخالدي، ناهض (2014) دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات - العدد السادس.
5. الخضر، عادل (2018) "المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي"، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان.
6. الخصري، محسن (2012) "حوكمة الشركات" الإسكندرية مجموعة النيل العربية.
7. الصائغ، محمد (2019) " دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وزيادة موثوقية التقارير المالية" (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.
8. الكبيسي، عبد الستار (2013) " المحاسبة القضائية ضرورة للمساهمة في حل النزاعات بصورة عادلة (قطر: جمعية المحاسبين القانونيين القطرية QCPA، ورشة عمل مقدمة لندوة علمية حول " المحاسبة القضائية في دولة قطر، 4 مايو 2011.
9. المسلماني، إبراهيم (2020) دراسة تحليلية انتقادية، المسؤولية المدنية للخبير .
10. بشير، احمد، سعود، المكي (2015) مدى ضرورة توافر متطلبات المحاسب القضائي في الخبير الحسابي الليبي، العدد الخامس.
11. جاسم، دنيا (2019) استخدام المحاسبة القضائية وأثرها على الحوكمة المؤسسية للشركات العراقية (دراسة في الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية بالعراق) Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences Vol. (27) No (3)
12. حامد، محجوب (2017) مدى تطبيق المراجعة القضائية في فصل الدعاوى والمنازعات الخاصة بالمخالفات المالية في المحاكم السودانية (مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني.
13. راضي، ميثم، الروازق، عبد الزهرة (2018) ضرورة تفعيل دور المحاسبة القضائية وتطويرها في العراق (مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 8 العدد(4)
14. شعبان، إنعام (2016) مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبين القضائيين لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية: كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

15. عبيدات، ذوقان، عدس، عبد الرحمن، عبد الحق، كايد (2001) البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه
16. لطفي، أمين (2014) قراءات في المحاسبة والمراجعة القضائية (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى).
17. الموقع الرسمي لوزارة العدل-قطاع غزة <http://www.moj.ps/site/adel/home>
18. قانون البنات في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسنة 2001، الوقائع الفلسطينية العدد رقم (38).
19. قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004، الوقائع الفلسطينية العدد رقم (52)

ثانياً-المراجع الأجنبية:

1. Crumbley, Larry (2003) **The Evidentiary Basis of Forensic Accounting**, Journal of Forensic Accounting, Vol&ER.July.
2. Dahli Gray, Loyola College (2008) **Forensic Accounting And Auditing: Compared And Contrasted To Traditional Accounting And Auditing** (Fourth Quarter, Volume 1, Number 2)
3. Honigsberg, Colleen(2020) **Annual Review of Law and Social Science Forensic Accounting**
4. Nazar. Rafi & Mohamed Kubraa (2020). **A proposal framework for adopting of forensic Accounting in Iraqi academic and supervisory institutions and its Role in Fighting Corruption.**
5. Okeye, Emma, and Akenbor, Cletus, (2009), **Forensic accounting in Developing Economies-Problems and Prospects**, (The University Advanced Research Journal, issue1)
6. William, Hopwood & Jay, Leiner & George ,Young (2008) **Forensic Accounting** (McGraw –Hill Irwin – first Edition, 2008)